

نيويورك تايمز: اغتيال فخري زاده يستهدف عرقلة الدبلوماسية وليس القدرات العسكرية لإيران

الأحد 29 نوفمبر 2020 11:13 م

يهدد اغتيال العالم النووي الإيراني "محسن فخري زاده" بشل جهود الرئيس الأمريكي المنتخب "جو بايدن" لإحياء الاتفاق النووي الإيراني قبل أن يتمكن حتى من بدء جولته الدبلوماسية مع طهران. وربما كان هذا هو الهدف الرئيسي للعملية.

ويقول مسؤولو الاستخبارات إن (إسرائيل) هي المتهم الأول وراء عملية الاغتيال، ولم يفعل الإسرائيليون شيئاً لتبديد هذه الاتهامات. ولطالما اعتبر رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" إيران تهديداً وجودياً، ووصف العالم المقتول بأنه العدو القومي رقم 1، وأنه قادر على صنع سلاح يستطيع تهديد بلد يبلغ عدد سكانه 8 ملايين نسمة في انفجار واحد.

لكن "نتنياهو" لديه أيضاً أجندة ثانية. وبعد فترة وجيزة من اتضح فوز "بايدن"، قال "نتنياهو" إن الرئيس المقبل "يجب ألا يعود إلى الاتفاق النووي السابق". ويعتقد "نتنياهو" أن برنامج القنابل السري كان مستمرا تحت قيادة "فخري زاده" حتى يوم اغتياله، ولن يخضع هذا البرنامج لقيود بعد عام 2030، عندما تنتهي قيود الاتفاق النووي. وبالنسبة لمنتقدي الاتفاق، يعد هذا البند كارثياً.

وكتب "مارك فيتزباتريك"، المسؤول السابق عن منع الانتشار النووي في وزارة الخارجية الأمريكية، على "تويتر" الجمعة: "لم يكن سبب اغتيال فخري زاده الرغبة في إعاقة إمكانيات الحرب الإيرانية، بل عرقلة الدبلوماسية".

وأياً كان مزيج الدوافع، يجب على "بايدن" التقاط التفاصيل في 7 أسابيع فقط. والسؤال هو ما إذا كان وعد الرئيس المنتخب بإسقاط العقوبات التي فرضها "ترامب" بشرط عودة إيران لالتزامات اتفاقية 2015، قد ذهب إلى غير رجعة.

وتكمن الإجابة إلى حد كبير في كيفية رد فعل إيران في الأسابيع القليلة المقبلة. وكانت إيران هي الطرف المتلقي لهجمات حساسة 3 مرات منذ بداية العام. الأولى حين تم اغتيال الجترال "قاسم سليماني" بطائرة مسيرة في العراق. بعد ذلك، في أوائل شهر يوليو/تموز، حدث الانفجار الغامض في مركز أبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي في "نطنز"، على بعد بضعة مئات الأمتار من مركز إنتاج الوقود تحت الأرض الذي هاجمته الولايات المتحدة و(إسرائيل) منذ أكثر من عقد بسلاح إلكتروني متطور.

والآن يأتي مقتل "فخري زاده"، وهو شخصية غامضة وغالبا ما كان يوصف بأنه المكافئ الإيراني لـ "روبرت أوبنهايمر"، العالم الذي أشرف على مشروع "مانهاتن" منذ أكثر من 75 عاما في سباق الولايات المتحدة لتطوير أول سلاح نووي في العالم.

ووصف رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية، اللواء "محمد باقري"، مقتل "فخري زاده" بأنه "ضربة مريرة وثقيلة لنظام الدفاع في البلاد"، وتوعد بـ "انتقام شديد". وقال القائد العام للحرس الثوري، اللواء "حسين سلامي": "إن اغتيال علمائنا النوويين حرب عنيفة واضحة ضد قدرتنا على مواكبة العلم الحديث". وقد تجنب ذكر أن "فخري زاده" كان يدرّس الفيزياء مرة واحدة في الأسبوع في جامعة الحرس الثوري، بينما أمضى بقية وقته في الحفاظ على خيار بناء رأس حربي نووي يمكن حمله فوق ترسانة الصواريخ الإيرانية.

وربما يراهن الإسرائيليون على فوزهم بغض النظر عن رد فعل طهران. فإذا تجنبت إيران الرد الانتقامي الكبير، فإن الخطوة الجريئة لإخراج رئيس البرنامج النووي من الصورة ستكون قد آتت أكلها، حتى لو دفع الاغتيال إلى مزيد من السرية حول البرنامج النووي. وإذا رد الإيرانيون، وأعطوا "ترامب" ذريعة لشن هجوم مضاد قبل أن يترك منصبه في يناير/كانون الثاني، فسوف يرث "بايدن" مشاكل أكبر من مجرد رماد وثيقة دبلوماسية أحرقها "ترامب" قبل عامين.

ويبدو هذان الخياران على ما يرام بالنسبة لفريق السياسة الخارجية لـ "ترامب"، والذي يحاول منع "بايدن" من عكس السياسة المعادية لإيران التي أُلقت بظلالها على مدى الأعوام الـ 4 الماضية. وقال "روبرت مالي"، الذي يقود مجموعة الأزمات الدولية وكان مفاوضا بشأن الاتفاق

النووي الإيراني لعام 2015: "يبدو هدف إدارة ترامب واضحا". وأضاف أن "خطة الإدارة كانت الاستفادة من الوقت المتبقي لترسيخ إرثها وجعل الأمر أكثر صعوبة على خليفاتها لاستئناف الدبلوماسية مع إيران والانضمام إلى الاتفاق النووي من جديد".

وأعرب "مالي" عن شكوكه في أن "تنجح المحاولة في قتل الدبلوماسية". مضيفا: "لا يزال مركز الثقل في إيران مع أولئك الذين يريدون الانتظار حتى يصبح بايدن رئيسا". وأوضح "بايدن" و"أنتوني بلينكين" الذي اختاره لوزارة الخارجية أن العودة إلى الاتفاق الذي انسحب منه "ترامب" هي أحد أهدافهما الأولى في الشرق الأوسط.

ولكن كما قال "جيك سوليفان"، مستشار الأمن القومي المعين حديثا، الذي عمل كأحد البعثين السريين لبدء المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق، "هذا متروك لإيران"، مضيفا: "إذا عادت إيران إلى الامتثال لالتزاماتها التي انتهكتها، وكانت على استعداد للعودة إلى المفاوضات بحسن نية فإن بايدن مستعد لفعل الشيء نفسه. وبينما دعم بايدن اتفاق عام 2015، كان أيضا منخرطا في عملية صنع القرار في عام 2010 حين تمت الضربة الإلكترونية ضد نطنز".

وقبل عملية الاغتيال، كان هناك دليل كبير على أن الإيرانيين يحاولون تجنب الاستفزازات التي قد تعطي "ترامب" ذريعة للهجوم قبل أن يترك منصبه. وأوضح قادة إيران أن بقاء النظام هو هدفهم الأول، وكانوا حريصين على عدم ولوج مخاطرة يمكن أن تدمر آمالهم في رفع العقوبات واستعادة الاتفاق بعد انتهاء ولاية "ترامب".

وبعد مقتل "سليمان"، كان هناك هجوم صاروخي محدود على منشأة أمريكية لم يقتل أي جنود أمريكيين، وتبع ذلك وقف التصعيد. ولم يكن هناك رد فعل حقيقي على الانفجار في "نطنز"، المنسوب أيضا إلى (إسرائيل)، بخلاف التركيب اللاحق لبعض أجهزة الطرد المركزي المتقدمة لإثبات أن برنامج إيران سوف يمضي قدما، ببطاء ومنهجية. وتراجعت الهجمات التي تستهدف القوات الأمريكية في العراق، والتي يشنها وكلاء إيرانيون، في الأسابيع الأخيرة.

لكن المتشددون في إيران غاضبون، ويخشى بعض الخبراء من أن الخسارة المزدوجة لأبرز قادة إيران العسكريين وعالمها النووي الأبرز قد يصعد من الضغط بالفعل من أجل بعض ردود الفعل، وهو ما قد ينتج عنه رد محسوب، على الأرجح بأوامر من المرشد الأعلى، "علي خامنئي"، أو هجوم غير نظامي من قبل عنصر مارق من الجيش الإيراني أو ميليشيا ترعاها إيران لا يهمها الانتظار حتى يوم التنصيب.

وقد يكون هذا بالضبط ما يراهن عليه "تتياهو" و"ترامب" ومستشاروه. وقد يؤدي أي رد انتقامي إلى عمل عسكري أمريكي، وهو بالضبط ما فكر فيه "ترامب"، وشهد جدالا حوله، قبل أسبوعين عندما وردت أنباء عن استمرار إيران في إنتاج الوقود النووي فوق حدود اتفاق 2015.

وقال مسؤولون عسكريون أمريكيون السبت إنهم كانوا يراقبون عن كثب قوات الأمن الإيرانية بعد تعهد إيران بالانتقام لمقتل "فخري زاده"، لكنهم لم يكتشفوا أي تحركات عسكرية أو نقل أسلحة إيرانية.

ورفض المسؤولون التعليق على أي مستويات تأهب أمريكية مشددة أو إجراءات إضافية لحماية القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، مشيرين إلى أن أكثر من 40 ألف جندي في المنطقة في حالة تأهب عالية نسبيا.

ويمكن لدورة من العمل العسكري أن تجعل إعادة تشكيل الاتفاق النووي الإيراني شبه مستحيلة، ناهيك عن التفاوض على ترتيب دبلوماسي أوسع وأطول أمدا.

وإذا تحول الرد على مقتل "فخري زاده" إلى حلقة من الانتقام والانتقام المضاد، فسوف يتعمق البرنامج النووي أكثر تحت الأرض، بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث لا يمكن للقنابل والمخربين الوصول إليه، وقد تكون الضربات الإلكترونية غير فعالة حينها.

وقال "نيكولاس بيرنز"، وكيل وزارة الخارجية السابق والمفاوض النووي مع إيران في الفترة من 2005 إلى 2008: "لا ينبغي أن نستبعد استخدام القوة، لكن الضربات العسكرية لن تؤدي إلى إغلاق طويل الأمد للبرنامج".

وقال "بيرنز"، الذي يدرّس الآن الدبلوماسية في جامعة هارفارد: "هدفنا هو الحد من برنامج إيران النووي لعقود قادمة، ولا يزال تحقيق ذلك من خلال الدبلوماسية الصارمة أكثر ذكاء والخيار الأكثر فعالية من ضربة عسكرية قد تؤدي إلى حرب أوسع في الشرق الأوسط".